السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 01 ص ص:430- 448
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

الاتصال المحلي في الجزائر كآلية لدعم التنمية المحلية

Local communication in Algeria as a mechanism to support local development

نوري مريم*، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
nouri.meriem10@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2020/03/10 تاريخ القبول 2020/07/02

ملخص:

أصبحت أي عملية من عمليات التغيير المستهدفة داخل المجتمعات، خاصة السائرة منها في طريق النمو تقوم على الاتصال، باعتباره أحد أهم المحددات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لبناء أي مجتمع، ولعل هذه الأهمية هي التي دفعت العديد من البلدان للاهتمام بمختلف أنواع وأشكال الاتصال بما فيها الاتصال المحلي، حيث يشكل هذا الأخير إحدى الدعائم الأساسية المساهمة في دعم ودفع عجلة التنمية المحلية.

ولقد تم طرح موضوع الاتصال المحلي في الجزائر منذ أكثر من عشرين سنة وتحديدا عام 1994، لكن الملاحظ أن السلطة في الجزائر لا تهتم بتفعيل العملية الاتصالية ولا تدرك أهمية تقريب الإدارة من المواطن وضرورة إشراكه في تسيير شؤونه المحلية إلا في فترة الأزمات، حيث تشكل هذه الأخيرة تهديدا لاستقرار النظام السياسي، كما حدث مع الإصلاحات التي أعقبت أحداث شهر أكتوبر 1988، والتي نجم عنها صدور قانون البلدية 08/90 عام 1990، تبعه إنشاء خلايا اتصالية على مستوى دواوين الولايات عام 1995 غير أنها بقيت غير مفعلة، إضافة إلى مجموع الإصلاحات التي تزامنت مع أحداث ما سمي بالربيع العربي والتي نتج عنها قانون البلدية الجديد 10/11، وقانون الولاية 07/12،

* المؤلف المراسل

مع تأكيد السلطات وقتها على ضرورة تفعيل العملية الاتصالية لتقريب الإدارة من المواطن.

الكلمات المفتاحية: الاتصال المحلي – التنمية المحلية – الاتصال المحلي في الجزائر – الجماعات المحلية – الخلايا الاتصالية.

Abstract:

Nowadays, any process of change expected in societies, is based on communication. This is one of the most important determinants to build any society, and this importance has prompted countries to take an interest in various forms of communication including local communication, which is one of the intrinsic pillars contributing to supporting and reviving local development.

The question of local communication in Algeria was raised over twenty years ago, in 1994, but what is noticed that the authorities in Algeria do not value the communication process and don't realize the importance of closing the gap between the administration and the citizens as well as the need to involve them in their local affairs. As a result, reforms in Algeria tend to follow periods of crisis, such as the reforms that followed the events of october 1988, which resulted the municipal law 90/08 issued in 1990, followed by the creation of communication cells at the level of the wilaya cabinets in 1995. However, these cells remained inactive. An other example are all the reforms that coincided with the events of Arab Spring, which led to the new laws of the commune 11/10 and the wilaya 12/07. At that time,the authorities insisted on the importance of involving the citizen in the process of communication.

Keywords: Local communication, Local development, Local communication in Algeria, Local communities, contact cells

مقدمة:

يعتبر الاتصال أحد أهم الوسائل التي تتبعها وتعتمدها الإدارة الناجحة، لذلك لا يمكن أن نتجاهل أهميته بالنسبة للجماعات المحلية، حيث لا يمكن لهذه الأخيرة أن تنفصل عن محيطها الخارجي ولا أن تعمل معزولة عنه، لأنها مطالبة بالتواصل مع العديد من الفاعلين ومحكوم عليها بتبادل المعلومات التي بواسطتها يمكنها أن تندمج في محيطها وتتطور في وفاق مع شروطه.

ويعتبر الاتصال المحلي همزة الوصل التي تربط بين الهيئات الإدارية المحلية بلدية كانت أو ولائية وبين البيئة الخارجية، من خلال نقل البيانات والمعلومات ونشر المعرفة وبالتالي إتاحة استخدامها في عملية صنع القرارات الرشيدة والسليمة، إضافة إلى فتح المجال لمشاركة المواطنين وهو ما سيكون له انعكاسات إيجابية على تحقيق أهداف التنمية المحلية.

لكن ورغم أهمية الاتصال المحلي إلا أنه يعد أحد أهم الإشكالات المطروحة على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر، لارتباطه الوثيق بمجموعة أخرى من الرهانات والتحديات التي تعرفها وتواجهها هذه الهيئات الإدارية، والتي تشكل في مجملها عوائق تحول دون تحقيق الأهداف التنموية كالبيروقراطية والمركزية الإدارية، الفساد الإداري، مشكل التمويل، سوء التسيير، إضافة إلى إهمال مشاركة المواطن في تسيير شؤونه، الأمر الذي أدى إلى خلق هوة بينه وبين الإدارة المحلية، لذلك أصبح من الضروري إعادة النظر في السياسة الاتصالية المعمول بها على مستوى الجماعات المحلية في الجزائر، لخلق حراك اجتماعي واقتصادي وثقافي على المستوى المحلي. انطلاقا مما سبق فإن إشكالية هذا البحث تقوم على التساؤل التالي: ما هو واقع الاتصال المحلي في الجزائر؟

المحور الأول: ماهية الاتصال المحلي

سنتطرق في هذا المحور إلى تحديد مفهوم الاتصال المحلي، إلى جانب التطرق لكل من وظائف الاتصال المحلي، أهدافه وأهميته، وسائله وآلياته.

أولا: الاتصال المحلي: يختلف تعريف الاتصال المحلي كغيره من المصلحات من مفكر لآخر، حيث ترى دومينيك ميغار أن الاتصال المحلي أو اتصال الجماعات المحلية يرتبط بشكل وثيق مع الإقليم والمؤسسات، حيث أن هذه الأخيرة مكلفة بإعلام السكان بالخدمات العمومية، وتوجيه المواطنين والفاعلين في الحياة المحلية، عن طريق توظيف مختلف وسائل الإعلام المحلية كالراديو والتلفزيون والصحافة وكل ما من شأنه تعزيز الخدمة العمومية المحلية (Mégard, 2009 , p 38)

- يؤكد هذا التعريف على أن الاتصال المحلي وجد في الأساس لخدمة السكان، حيث يجب تزويدهم بكل المعلومات عن طريق مختلف وسائل الإعلام والاتصال، لكنه يركز على الاتصال في اتجاه واحد، أي الحصول على المعلومة من قبل السكان المحليين دون مشاركتهم في العملية الاتصالية.

وهناك من يعرف الاتصال المحلي بأنه اتصال يتم على مستوى الإقليم، وهو يشمل السكان وعلاقتهم بالإدارة المحلية، حيث أن هذه العلاقة تقوم من خلال آليات تعتمدها هذه الأخيرة من أجل تعزيز الخدمة العمومية من جهة، وإشراك المواطن في الحياة المحلية من جهة أخرى بهدف تحقيق التنمية المحلية والوصول إلى ديمقراطية تشاركية (Guy, 2005, p 17).

- يتضح من خلال هذا التعريف أن الغاية من الاتصال المحلي هي تعزيز الخدمة العمومية وإشراك المواطن في المجتمع المحلي لتحقيق أهداف التنمية المحلية.

هناك من يعتبر الاتصال المحلي أداة ووسيلة لدعم وتعزيز الحكم الراشد على المستوى المحلي (www.memoireonline.com).

- يؤكد هذا التعريف هو الآخر على أن الاتصال المحلي يعزز مشاركة السكان المحليين في تسيير وإدارة شؤونهم إلى جانب السلطات المحلية وهو ما يؤدي إلى تعزيز الديمقراطية التي تنعكس إيجابا على عملية التنمية.

التعريف الإجرائي: يتضح من التعريفات السابقة أن الاتصال المحلي هو اتصال يتم على مستوى الجماعات المحلية، هدفه تعزيز مشاركة المواطنين ومختلف الفاعلين في المجتمع المحلي إلى جانب السلطة المحلية باعتبارها المسؤولة على إقليم معين، من أجل دعم وتحقيق أهداف التنمية المحلية.

ثانيا: وظائف الاتصال المحلي

لقد سبق وأشرنا إلى أن الاتصال المحلي يتم على مستويين: داخلي ويشمل الموظفين ورؤساء الأقسام وغيرهم، وخارجي يشمل المواطنين والإدارات المختلفة والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والجمعيات، ما يعني أن للاتصال المحلي مجموعة من الوظائف، لكن سيتم التركيز على الوظائف والأهمية والأهداف والآليات الخارجية.

وتتمثل وظائف الاتصال المحلي على المستوى الخارجي في النقاط التالية:

1ـ وظائف متعلقة بالمؤسسة:

- إحاطة الإدارة المحلية سواء كانت بلدية أو ولاية بمتطلبات واحتياجات وآراء المواطنين وبكل ما يطرأ من تغيير على الرأي العام، من خلال الاستقصاء والاستبيان والبحوث.
- تزويد مختلف الفاعلين والصحافة ومختلف وسائل الإعلام الجوارية سواء كانت مقروءة أو مسموعة أو مرئية بالبيانات والمعلومات عن الإدارة المحلية وعن الخدمات التي تقدمها والمشاريع والخطط التي هي بصدد إنجازها.
- تنظيم الأنشطة التي تقوم بها الإدارة المحلية مثل: المعارض، المؤتمرات الصحفية، الزيارات وغير ذلك قصد التعريف بسياسة وأهداف البلدية أو الولاية، ولبناء علاقات مع مختلف الفاعلين (إدارات حكومية، خواص، مواطنون...).

- إعداد الملصقات واللافتات واللوحات، وإصدار وتوزيع النشرات والمطبوعات التي تبرز رسالة الإدارة المحلية وأهدافها.

2ـ وظائف متعلقة بالجمهور:

- تعريف المواطنين بالإدارة المحلية وأهدافها والخدمات التي تقدمها والخطط والمشاريع التي قامت أو ستقوم بها.
- توضيح سياسة الإدارة المحلية للمواطنين وتعريفهم بالتغيرات والتعديلات التي تطرأ على مختلف المستويات.
- التأكد من سلامة الأخبار التي تنشر عن الإدارة المحلية، لمساعدة المواطنين على تكوين أفكار صحيحة عنها.
- العمل على تهيئة وخلق جو ملائم لاستقبال وإرشاد الزوار، والترحيب بهم والاستماع لانشغالات المواطنين (كشك، 2003، ص 52).

ثالثا: أهمية وأهداف الاتصال المحلي على المستوى الخارجي:

1ـ أهمية الاتصال المحلي:

- الإعلام: زيادة الوعي والمعرفة من خلال تحقيق بيئة معرفية اتصالية أكثر شمولا ودقة.
- الإقناع: تغيير المواقف والسلوكيات.
- التعبئة: تعزيز العمل الجماعي من خلال زيادة الوعي بالمشاركة الاجتماعية في عملية التنمية المحلية (تحقيق البعد التواصلي في العمل الجماعي).
- التمكين: تطوير الحوار والتشاور بخصوص برامج العمل والتدخلات التي تستجيب لحاجات السكان لخلق بيئة مواتية للتغيير.
- تسخير مختلف وسائل الاتصال لتحسين نوعية الخدمات المقدمة من جهة ولتحسين العلاقة بين الإدارة المحلية والمواطنين من جهة أخرى، وذلك من خلال تعريف مختلف الفاعلين (المواطنين، المجتمع المدني، القطاع الخاص) بأنشطة وبرامج البلدية أو الولاية مما يسمح لها بتلقي الدعم، إضافة إلى

التعرف عن قرب على تطلعات وانشغالات المواطنين، وهو ما يعطي صورة إيجابية ويخلق سمعة طيبة عن الجماعات المحلية.

- زيادة التنسيق وتعزيز التعاون مع الجهات الخارجية الحكومية والخاصة والمجتمع المدني والصحافة.

2ـ أهداف الاتصال المحلي:

- تحسين الصورة الذهنية لدى المواطنين عن الجماعات المحلية كالبلدية، من خلال شرح سياستها وعملها شرحا دقيقا ومفصلا وواضحا، بمعنى السعي إلى إيصال صورة ايجابية للجمهور الخارجي عن هذه الهيئات الإدارية المحلية.
- تقريب الإدارة من المواطنين وتنمية شعور المسؤولية لديهم وأهمية مشاركتهم ودورهم في اتخاذ وتنفيذ القرارات (تحويل الجمهور من سلبي إلى إيجابي).
- مد جسور التعاون والعمل مع مؤسسات حكومية أخرى والقطاع الخاص والجمعيات والصحافة.
- تعزيز وتفعيل سبل التعاون بين البلديات في إطار العمل التنموي.
- توفير المعلومات والبيانات والإحصاءات التي تمكن صانع القرار من اتخاذ القرار الرشيد بما يخدم أغراض التنمية الشاملة والمستدامة.
- استقطاب المستثمرين الخواص من خلال تقديم المعلومات اللازمة لتمكينهم من الاطلاع على الفرص المتاحة محليا، وهو ما يساهم في خلق مصادر تمويل جديدة بعيدا عن مساعدات الدولة.
- توفير معلومات حديثة ودقيقة عن الخدمات والمشاريع وإجراءات العمل التي توفرها الإدارة المحلية كالبلدية.
- دعم وتحقيق التنمية على المستوى المحلي.
- توفير المعلومات للإدارة عن المواطنين أو أطراف أخرى تتعامل معها البلدية أو الولاية.

- مشاركة المواطنين في الإنجازات والمشاريع والخطط والبرامج التي قامت وستقوم بها البلدية، باعتبارهم المعني الأول بهذا الأمر لضمان دعمهم وتعاونهم وتأييدهم.
- الحصول على التغذية الراجعة من المعنيين بهذا الاتصال وذلك من أجل تحديد استيعابهم من جهة، وفهم ما يريدونه ويحتاجونه من جهة أخرى، إضافة إلى قياس رضاهم.
- الإنصات إلى وجهات نظر السكان المحليين للحصول على الاقتراحات والشكاوى، حيث أن الإنصات إلى المواطنين ومشاركتهم يسمحان بتكييف الإجابات والتدخلات التي تقترحها البلدية لحل المشكلات التي تواجهها.

رابعا: وسائل وآليات الاتصال المحلي:

لتحقيق الأهداف السابقة الذكر ولإنجاح العملية الاتصالية لابد من وجود وسائل وآليات تستخدم لذلك، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- العامل البشري: يعتبر العامل البشري مهم جدا، لأنه هو من يخطط وينفذ العملية الاتصالية التي تستدعي مهارة اتصالية وقوة بشرية وفق أساليب مختلفة (Perrim, p 39).
- العلاقات العامة: هي النشاط المخصص للجمهور من أجل تكوين صورة جيدة وإيجابية عن الإدارة المحلية في المحيط الخارجي، من خلال خطط واستراتيجيات اتصالية مدروسة.
- الصحافة: تلعب الصحافة دورا أساسيا في جميع المخططات الاتصالية والاستراتيجية العامة للجماعات المحلية، حيث تهتم بالتمثيل الجيد لهذه الأخيرة وتقديمها في صورة إيجابية، وذلك بالعمل على بناء رسالة قوية وواضحة(Perrim, p 40) ، لذلك يجب بناء علاقات مع الصحافة وتنويع أنماطها بإعداد بيانات وملفات صحفية تجيب على الأسئلة الشائعة: من؟ ماذا؟ متى؟ أين؟ كيف؟ ولماذا؟ إعداد دليل لوسائل الإعلام وقائمة بأسماء الصحفيين، إضافة إلى وضع أجندات أعمال وتوفير بنك للمعلومات لضمان

نشر نفس المعلومة، كما يتم الاستعانة بالمجلات الصحفية ومطبوعات الولاية والبلدية، إقامة مؤتمرات صحفية، مقابلات، إقامة مناسبات غير رسمية.

- الصحف الالكترونية: وهي الصحف الموجودة بصورة رقمية وليست ورقية على الشبكة العنكبوتية (الانترنت).
- الإنترنت: أهم ما يميزها هو التفاعل الآني لتبادل المعلومات، إضافة إلى عنصري الصوت والصورة وقلة التكلفة واختصار الوقت وسهولة الاستعمال، وهو ما يفسح المجال لتقريب الإدارة من المواطن من خلال ما تبثه من أخبار ومعلومات وما تقدمه من خدمات، وفي نفس الوقت تلقي رجع الصدى من المواطنين (اتصال تفاعلي ذو اتجاهين)، إضافة إلى توظيف البريد الالكتروني، الدردشة، المدونات الالكترونية (قيراط، 2001، ص 45) ، مواقع التواصل الاجتماعي...
- الشركاء الإعلاميون: ويستدعون عند الحاجة إلى تغطية إعلامية لحدث هام كالمهرجانات والتظاهرات الرياضية أو الثقافية وغيرها، وبالتالي فان وظيفة هؤلاء الشركاء هي دعم الصورة التي تريد الجماعات المحلية تمريرها للمواطن، إضافة إلى شرائهم مساحة في وسائل الإعلام للإعلانات أو الروبورتاجات الإعلانية حول المواضيع التي تعنى بالمدينة أو البلدية أو الإقليم.
- التلفزيون: ونقصد به التلفزيون المحلي، التلفزيون الخاص(المستقل)، والقنوات التلفزيونية الالكترونية، حيث تقدم هذه الوسيلة بمختلف أنواعها خدمات مختلفة لتسهيل العملية الاتصالية وتقريب الإدارة من المواطن.
- الإذاعة: بالرغم من ظهور وسائل أكثر تقدما وتطورا في ظل الانتشار الواسع لاستخدام الانترنت والتكنولوجيا الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي، إلا أن الإذاعة تبقى من الوسائل الإعلامية الهامة التي يكثر استخدامها محليا.

- الهاتف: نقصد به هاتف الاستعلامات، حيث يتم استقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها للمسؤولين في حالة طلب ذلك والاستماع لانشغال المواطنين واستفساراتهم، لذلك يستحسن توظيف أشخاص أكفاء للرد على هذه الاتصالات، كما يستحسن توفير خط مجاني يسمح للمواطنين بالبقاء على تواصل مع إدارتهم المحلية. (Perrim, p 77)
- الملصقات والبيانات: أحيانا قد تكون الصورة أبلغ من ألف كلمة، لذلك فان هذا النوع من الوسائل الاتصالية مهم جدا، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير الذي يسمح بالإبداع في هذا المجال وتمرير العديد من الرسائل (حسن، 1984، ص 74).
- النشر: للمنشورات دور مهم أيضا، حيث تسمح بالتعريف بسياسة ومبادئ الإدارة المحلية والإعلان عن مختلف المشاريع للمواطنين، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوارية والفعالية لأن المواطن يبحث عن الأخبار التي تعنيه وتعني محيطه، لذلك فعادة ما تلجأ الإدارة المحلية بلدية كانت أو ولاية إلى وضع خط افتتاحي للمنشور يبرز نوعيته ويظهر سمات وخصائص الجمهور المحدد...إلخ (Perrim, p 75).
- سرد الوقائع: ونقصد بها برمجة تظاهرة معينة لتعزيز العلاقة مع الجمهور ومختلف الفاعلين الخارجيين، وهو ما يعزز الشعور بالانتماء لدى المواطنين.
- الاستقصاء والاستبيان: ونقصد به استطلاعات الرأي العام المحلي حول الجماعات المحلية والخدمات التي تقدمها والمشاريع التي أنجزتها وستنجزها لصالح البلدية أو الولاية.
- الكفالة أو الرعاية: ونقصد بها الدعم المقدم من طرف الجماعات المحلية سواء كان ماديا أو معنويا للتظاهرات والأحداث، لتحسين صورة المؤسسة ومن خلالها يظهر توجه الإدارة وأهدافها وجمهورها المستهدف (Westphane 352 , 1992, p)
- وضع صندوق اقتراحات خاص بالمواطنين.

- فتح خلايا اتصالية على مستوى البلديات والولايات، وتنظيم الزيارات والأبواب المفتوحة، وهو ما يسمح بالتفاعل والحوار والنقاش المباشر مع المواطنين حول مختلف المواضيع التي تعنيهم وتهمهم.
- استخدام سبورة الإعلانات داخل وخارج البلدية أو الولاية.
- تنظيم لقاءات تشاورية مع السكان الممثلين بلجان الأحياء أو الجمعيات.
- إنشاء لجان أحياء تتكون من المنتخبين وموظفي الجماعات المحلية وممثلي جمعيات المجتمع المدني.
- تعيين أشخاص على مستوى كل أحياء المدينة أو البلدية لتزويد السكان المحليين بالأخبار الضرورية والمتنوعة، ويأخذون في نفس الوقت اقتراحاتهم وانشغالاتهم ومطالبهم.

المحور الثاني: واقع الاتصال المحلي في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المحور إلى واقع الاتصال المحلي على مستوى كل من البلدية والولاية، إضافة إلى واقع خلايا الاتصال على مستوى الجماعات المحلية.

أولا:ـ الاتصال المحلي على مستوى الولاية

1ـ **الولاية**: هي الجماعة الإقليمية للدولة، حيث أنها تمثل الدائرة الإدارية غير الممركزة لهذه الأخيرة، وتمثل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية والدولة (قانون الولاية رقم 12 - 07 الصادر في 29 فيفري 2012).

2ـ **اتصال الجماعات المحلية من خلال قانون الولاية**:

من خلال البحث عن مواد تنظم الاتصال المحلي في قانون الولاية، خاصة فيما يتعلق بدور المواطن في العملية الاتصالية، فإنه لم يتم العثور سوى على بعض المواد التي نذكر منها:

المادة 14: حيث نصت هذه المادة على تعليق "جدول أعمال الاجتماع بمدخل قاعة المداولات وفي أماكن الإشهار المخصصة لإعلام الجمهور" (تتعلق هذه المادة بإطلاع المواطنين على المداولات التي يقوم بها المجلس الشعبي الولائي والتي

تخصهم وتعنى بشؤونهم المحلية، لكن الاتصال حسب هذه المادة يكون في اتجاه واحد وليس اتصالا تفاعليا بين الطرفين).

المادة 17: نصت هذه المادة على أن تكون جلسات المجلس الشعبي الولائي علنية ويمكن للمجلس أن يقرر الاجتماع في جلسة مغلقة في الحالتين الآتيتين:

– دراسة حالات تأديبية خاصة بالمنتخبين .

– المسائل المتعلقة بالأمن والحفاظ على النظام.

المادة20: تشير هذه المادة إلى أنه يتم الإعلان عن ملخص مداولات المجلس الشعبي الولائي خلال الثمانية أيام التي تلي الدورة بالمكان المخصص لإعلام الجمهور في مقر الولاية، لكن هذه المادة هي الأخرى لا تشير ولا تؤكد على مشاركة المواطنين في العملية الاتصالية وفي عملية اتخاذ وتنفيذ القرار.

المادة21: مع مراعاة الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بسرية الإعلام ، يحق لكل شخص أن يطلع في عين المكان على محاضر مداولات المجلس الشعبي الولائي، وأن يأخذ نسخة منها على نفقته، وتلزم المصالح المعنية بتنفيذ هذا الإجراء.

المادة 79: يسعى المجلس الشعبي الولائي إلى إنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية بالتشاور مع البلديات أو أي جهاز آخر أو جمعية مكلفة بترقية هذه النشاطات، ويقدم المساعدة للمساهمة في برامج الأنشطة الرياضية والثقافية للشباب(تشير هذه المادة إلى أهمية مشاورة العديد من أطراف المجتمع المدني حول المشاريع المحلية، لكن الواقع أثبت أن العلاقة التي تربط بين هياكل المجتمع المدني والبلديات تكاد تكون منعدمة).

المادة80: يساهم المجلس الشعبي الولائي في نشر التراث الثقافي بالاتصال مع البلديات وكل جمعية أو تجمع معني(رغم تأكيد هذه المادة هي الأخرى على أهمية وضرورة مشاركة المجتمع المدني غير أن الواقع لا يعكس ذلك مطلقا).

ثانيا: الاتصال المحلي على مستوى البلدية

1. **البلدية**: هي الجماعة الإقليمية القاعدية اللامركزية للدولة، وتعتبر مكانا لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية، حيث تساهم بالإضافة للدولة في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية بمختلف مجالاتها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه (قانون البلدية رقم 11 -10 الصادر في 22 جوان 2011).

2. **اتصال الجماعات المحلية من خلال قانون البلدية**:

للبلدية دور مهم جدا في عملية التنمية لقربها من المواطن، غير أنها تحتاج إلى بنيات اتصالية للبدء بتحقيق أهدافها (مجالس الأحياء، اللجان، مجالس الشباب، ندوات المواطنين ...إلخ)، لكن بالرغم من وجود مواد تنص على إشراك المجتمع المدني في الحياة المحلية، غير أن الواقع لا يعكس ذلك لأن قانوني البلدية والولاية هما بمثابة قانونين للإدارة المحلية وليس للحكم المحلي، حيث أن جل المواد التي يتضمنها القانونان تركز على الإدارة المحلية وطريقة تنظيمها وإنشائها، في حين تم إهمال دور المجتمع المدني والقطاع الخاص ومشاركة المواطنين في الإدارة والتنمية المحلية.

والملاحظ أنه تم إهمال الجانب الاتصالي على مستوى البلدية وذلك بسبب الخلط بين مفهومي الإعلام والاتصال، ولعل الفراغات القانونية الكثيرة في قانوني الولاية والبلدية هي التي أدت إلى زيادة الهوة بين الإدارة المحلية والمواطنين.

وفي ظل التطورات المجتمعية التي عرفتها العديد من الدول العربية والجزائر عام 2011، فقد قامت الحكومة الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات، حيث تم بتاريخ 22 يوليو2011 إصدار قانون البلدية الجديد، وسنقوم بعرض المواد التي جاءت في هذا الإصلاح والتي تتعلق بدور المواطن في التنمية المحلية، لكن السؤال الذي يطرح هنا : هل عالجت هذه الإصلاحات مشكلة الاتصال الموجود على المستوى المحلي فعلا ؟

جاء في الباب الثالث من قانون البلدية والمعنون ب: مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية .

المادة 11: تشكل البلدية الإطار المؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري، حيث تسمح هذه المادة باطلاع المواطن على نشاط المجلس الشعبي، كما تمكنه من مراقبة هذا النشاط، وهو ما سيكون له انعكاسات إيجابية على علاقة المواطن بالبلدية في حال تم تطبيقه.

المادة 12: قصد تحقيق أهداف الديمقراطية المحلية في إطار التسيير الجواري المذكور في المادة 11 أعلاه، يسهر المجلس الشعبي البلدي على وضع إطار ملائم للمبادرات المحلية التي تهدف إلى تحفيز المواطنين وحثهم على المشاركة في تسوية مشكلاتهم وتحسين ظروف معيشتهم.

وبناء على ما سبق فإن المجلس الشعبي البلدي يقوم باتخاذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات التنمية المحلية، ويمكن في هذا المجال استعمال مختلف الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة، كما يمكن للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين.

المادة 13: يمكن لرئيس المجلس الشعبي البلدي كلما اقتضت شؤون البلدية ذلك، أن يستعين بصفة استشارية بكل شخصية محلية وكل خبير وكل ممثل جمعية محلية معتمدة قانونا، والذين من شأنهم تقديم أي مساهمة مفيدة لأشغال المجلس أو لجانه بحكم مؤهلاتهم أو طبيعة نشاطهم .

المادة 14: يمكن لكل شخص الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي البلدي وكذا القرارات البلدية، ويمكن لكل شخص ذي مصلحة الحصول على نسخة كاملة أو جزئية على نفقته مع مراعاة أحكام المادة 56 أدناه، حيث تحدد طرق تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم .

والملاحظ أن هذه المادة نصت على حق المواطن في الاطلاع على مستخرجات مداولات المجلس الشعبي الولائي، لكنها لم تشر إلى إشراكه فيها.

وجاء في الفصل الأول الخاص بالمجلس الشعبي البلدي ما يلي:

المادة 26: جلسات المجلس الشعبي البلدي علنية وتكون مفتوحة لمواطني البلدية وكل مواطن معني بموضوع المداولة.

المادة 30: تعلق المداولات باستثناء تلك المتعلقة بالنظام العام والحالات التأديبية، تحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي في الأماكن المخصصة للملصقات وإعلام الجمهور، وتنشر بكل وسيلة إعلام أخرى خلال الثمانية أيام الموالية لدخولها حيز التنفيذ.

وورد في الفرع الثالث من الفصل الثاني المتعلق بقرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي مايلي:

المادة 98: تسجل قرارات رئيس المجلس الشعبي البلدي حسب تاريخ إصدارها في السجل البلدي المخصص لهذا الغرض، ويتم إلصاقها في المكان المخصص لإعلام الجمهور بعد إصدار وصل الاستلام من الوالي، وتدرج في مدونة العقود الإدارية البلدية .

وفي الباب الثاني من الفصل الثالث الخاص بصلاحيات البلدية ورد ما يلي:

المادة 103: يشكل المجلس الشعبي البلدي إطارا للتعبير عن الديمقراطية ويمثل قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية.

انطلاقا مما سبق ذكره من مواد، فقد تم إعطاء صلاحيات للبلدية لتكريس مبدأ تقريب الإدارة من المواطن، والتي تضمنت بصفة عامة ضرورة استشارته حول أهم الخيارات وأولويات التهيئة والتنمية المحلية، لكن يمكن القول إنه في المقابل لم يتم توضيح الآليات والأساليب التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الديمقراطية التشاركية، لكن وبالرغم من هذا وذاك تبقى عملية تطبيق هذا القانون هي ما سيشكل الفارق، ذلك أن الواقع المعيش في العديد من الإدارات المحلية بالجزائر قد أثبت أن هناك فرقا كبيرا بين ما تنص عليه القوانين وبين ما هو مطبق فعلا على أرض الواقع.

ثالثا: واقع خلايا الاتصال على مستوى الجماعات المحلية بالجزائر

تم إنشاء خلايا الاتصال على مستوى الجماعات المحلية، وتحديدا على مستوى دواوين الولاية في 24 جانفي 1995 بموجب المنشور رقم 94/37 المؤرخ في 30 جويلية 1994 الصادر عن وزير الداخلية والجماعات المحلية، وتهتم هذه الخلايا بما يلي :

- متابعة النشاطات على مستوى الولاية .
- إعداد نشريات إعلامية.
- تحرير بلاغات صحفية .
- إعداد دراسات وتحقيقات عن الرأي العام على مستوى الولاية.
- تسيير العلاقات مع وسائل الإعلام .
- تحضير الندوات الصحفية و المقابلات.
- كما كان من المفروض أن تقوم الخلايا الاتصالية بوضع توصيات للتدخل في تسيير الملفات ذات الأولوية محليا، على سبيل المثال التدخل في حياة الجمعيات ومجالس الأحياء أين يستحق كل حدث اهتمام إعلامي.

لكن بالرغم من صدور هذا المنشور، غير أن الواقع قد أفرز العديد من المشكلات على مستوى خلايا الاتصال، ففي إحدى الأيام الدراسية لوزارة الاتصال والثقافة حول الاتصال المؤسساتي بقصر الثقافة يوم السبت 3 أوت 1996 واستجابة لضرورة تقييم عمل خلايا الاتصال بمؤسسات الدولة التي كانت تعرف صعوبات في أداء المهام التي تأسست من أجلها، لوحظ أن معظم ممثلي خلايا الاتصال لم يحضروا مما يدل على عدم الاهتمام من طرف المعنيين أنفسهم، وفي هذا السياق صرح المدير العام للوكالة الوطنية للنشر والإشهار في مداخلته قائلا:"... الاتصال المؤسساتي أداة فعالة وهمزة وصل بين المواطن ومؤسسات الدولة خاصة في الظروف الحالية التي تعيشها البلاد والتي تستدعي يقظة قصوى وحس سياسي وطني عميق، لتمتين العلاقة بين المواطن ومؤسسات الدولة، وذلك بإطلاعه على حقيقة الأوضاع حتى لا يبقى مجالا لتفشي ظاهرة الإشاعة، مؤكدا على ضرورة تجاوز التصور النظري إلى وضع أساليب العملية الكفيلة بضمان فعالية العمل الاتصالي الحكومي، منوها بضرورة ربط الصلة

بين خلايا الاتصال ورجال الإعلام لتبليغ رسالة الدولة وشرحها على أكمل وجه".

ومن أهم المشكلات التي كانت تعاني منها الخلايا الاتصالية آنذاك افتقادها للوسائل البشرية والمادية، الأمر الذي يفسر العجز في إيصال رسالة الدولة وهو ما فسح المجال أمام الإشاعة الهدامة، وغياب الاستراتيجية الإعلامية التي ترسم الأهداف وتحدد الوسائل وتعكس تطور المجتمع وحاجته الملحة للإعلام، وغياب ناطق رسمي في كل مؤسسات الدولة، إضافة إلى صعوبة الوصول للمصادر والمعلومات لأن العديد من الإدارات والمؤسسات ما تزال تعتبر كل الوثائق استراتيجية وسرية وبالتالي لا تسهل توفير المعلومة، إلى جانب النقص الكبير في تنظيم الندوات الصحفية الدورية في كافة قطاعات الدولة، وهيمنة الخطاب العمودي والأحادي الذي يفقد الخدمة العمومية معناها الحقيقي.

ولتدارك النقص الذي عانت منه هذه الخلايا الاتصالية، تم إصدار مجموعة من الاقتراحات كملخص وحوصلة لليوم الدراسي حول الاتصال المؤسساتي، أهمها:

- توظيف خطاب واضح ومفهوم لإيصال رسالة الخدمة العمومية وذلك بواسطة إطارات مؤهلة.
- توفير كل المعلومات والمعطيات والوثائق لخلايا الاتصال.
- تعميم خلايا الاتصال ووضع قانونها الأساسي وإمدادها بالوسائل.
- تعيين ناطقين رسميين في المؤسسات .
- مراعاة أهمية الزمان عند تقديم الوثائق والمعلومات حتى لا تفقد قيمتها ومصداقيتها.
- وضع رزنامة ندوات منتظمة لكافة قطاعات الدولة (برنامج اتصال منتظم).

غير أن ما يلاحظ على هذه الخلايا الاتصالية بعد كل هذه السنوات أنها لم تحرز تقدما ولم تعط إضافة حقيقية، حيث ما زالت خلايا الاتصال الموجودة

على مستوى المؤسسات الحكومية خاصة الموجودة منها على مستوى الجماعات المحلية تعاني من نفس المشكلات والعراقيل، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات ويبرز التناقض الصريح بين ما تنص عليه المناشير والقوانين وبين ما هو معمول به على أرض الواقع، مع استمرار التجاهل لمختلف الآليات المحلية لتطوير الاتصال المحلي الذي له دور هام جدا في دعم التنمية المحلية وتعزيز الديمقراطية التشاركية وبناء الحكم الراشد.

خاتمة:

أفرز الواقع حقيقة فشل الاتصال المحلي، وذلك لعدم اهتمام السلطات الجزائرية بتفعيل العملية الاتصالية على المستوى المحلي إلا في ظروف معينة كالأزمات، أين يكثر الحديث في هذه الحالة عن أهمية الاتصال كعنصر أساسي للسير نحو تحقيق التنمية المحلية، وعن أهمية الدور الذي يلعبه المواطن كشريك في الحكم المحلي والمشاريع التنموية، لذلك فإن واقع ومشكل الاتصال المحلي بالجزائر مرتبط بمدى رغبة النظام السياسي بفتح المجال أمام جميع الفاعلين الاجتماعيين من مواطنين وإعلام وجمعيات ومجتمع مدني، وتوفير الآليات وصياغة النصوص القانونية اللازمة لتجسيد استراتيجية اتصالية فعالة، بالإضافة إلى السعي لغرس ثقافة المشاركة لدى المواطنين من أجل تقليص الهوة بينهم وبين الإدارة المحلية بشكل يسمح لهم بأن يصبحوا شركاء رئيسيين في تحقيق المشاريع التنموية، وبالتالي الوصول إلى تجسيد مبادئ الحكامة المحلية الرشيدة.

قائمة المراجع:

المادة 1 من *القانون* رقم *12 -07 (قانون الولاية)* المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433، الموافق ل 21 فيفري 2012، الجريدة الرسمية، العدد 12، الصادرة في تاريخ 29 فيفري 2012.

المادة: 3.2.1 من *القانون* رقم *10/11 (قانون البلدية)* المؤرخ في 20 رجب 1432ه، الموافق ل 22 جوان 2011، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة في تاريخ 03 جويلية 2011.

بن عبد الفتاح دحمان، 2015، آفاق التنمية المحلية في الجنوب الجزائري: دراسة في واقع ورهانات التنمية المحلية في منطقة تيميمون، مقال: *السياحة والتنمية: دراسة في المفهوم والأبعاد*، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

بوضياف عمار، 2010، *التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق*، الجزائر: جسور للنشر والتوزيع، ط1.

الجندي مصطفى، 1987، *الإدارة المحلية وإستراتيجيتها*، الإسكندرية، مصر: منشأة المعارف.

حسن عادل ،1984، *العلاقات العامة*، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

الطعامنة محمود، 2003، *"نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي"*، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

القيس محي الدين، 2007، *"القانون الإداري العام"* ، دمشق : منشورات دحلب الحقوقية، ط.1

قيراط محمد، 2001، *الإعلام والمجتمع: الرهانات والتحديات*، الكويت: مكتبة الفلاح.

كشك محمد بهجت، 2003، *العلاقات العامة والخدمة الاجتماعية*، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

Dominique Mégard et Bernard Deljarri,2009, La communication des collectivités locales, Paris: L'Extenso Editions,2e ed.

Westphane Marie Helene, 1992, *les pratiques professionnel de la communication* ; paris: edition riagle .

محمد خشمون، 2010 -2011، *مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية (دراسة ميدانية على مجالس بلديات ولاية قسنطينة)*، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، جامعة منتوري، قسنطينة.

جابي ناصر، 2006، تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر، تقرير الإدارة الرشيدة في التنمية، الجزائر.

Chabi Kinissi Nansounon, *L'appui a la communication locale : un outil de promotion de la bonne gouvernance dans les communes des départements de l'Atacora et de la Donga*،www.memoireonline.com/08/11/4793